E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/109
23 December 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، السيد أكيش أوكولا

(A) GE.05-16821 270206 270206

موجز

رجت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٧٥/٢٠٠٥ الخبير المستقل أن يواصل دراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي وأن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها الستين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. ويستند تقرير الخبير الخاص (A/60/354) المقدم إلى الجمعية العامة، إلى استنتاجات زيارته الثالثة التي أجراها في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأجرى الخبير المستقل زيارته الرابعة إلى بوروندي في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويستند هذا التقرير إلى آخر زيارة أجراها الخبير المستقل، ويتناول الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وقد الخبير المستقل خلال زيارته بكبار المسؤولين الحكوميين وكبار المسؤولين من المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، والبعثات الدبلوماسية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، بمن فيهم نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي. كما أجرى زيارة متابعة إلى جيتيغا حيث زار سجناً ومدرسة موشاشا الابتدائية، والتقى بمسؤولين محليين.

يتناول الفرع الأول من هذا التقرير الحالة الأمنية والسياسية في بوروندي. ويرحب الخبير المستقل بالإنجاز المثالي والناجح لعملية الانتخابات. ولكن، ورغم الاستقرار النسبي، فإن الحالة الأمنية عموماً لا تزال هشة للغاية. والمدنيون هم أهم ضحايا استمرار العنف. ويتناول الفرع الثاني حالة الحقوق المدنية والسياسية في بوروندي وانتهاك الحقوق مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمن وحرمة الفرد، وحرية التنقل وحرية الناس في اختيار مكان إقامتهم، وحقوق المرأة والطفل وأقلية باتوا. ثم يحلل الخبير المستقل الحالة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الحق في الصحة والتعليم، ويتصدى للحالة في قطاعي القضاء والسجون، وتعزيز سيادة القانون، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان. ويتضمن الفرع الثالث ملاحظات الخبير المستقل وتوصياته.

ويشيد الخبير المستقل بشعب ومؤسسات بوروندي اللذين أسهما في الإنجاز الناجح للعملية الانتخابية. والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في بوروندي، ما برح حيوياً في هذا الشأن. وقد وجد الخبير المستقل مناخاً عاماً يبعث على الأمل في مستقبل أفضل، ترافقه توقعات كبيرة فيما يتعلق بالحكومة الجديدة.

وعلى الرغم من تحسن الحالة العامة بعض الشيء والتطورات الإيجابية في العملية السياسية، حدث مؤخراً تدهور في حالة حقوق الإنسان، وهو أمر يأسف له الخبير المستقل. وإن استمرار النزاع المسلح ورفض قوات التحرير الوطنية الجلوس إلى طاولة المفاوضات قد تسببا في وقوع حالات قتل عديدة وفي عمليات إلقاء القبض والاحتجاز التعسفيين، وغير ذلك من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقع ضحيتها مدنيون بالدرجة الأولى. ويوجه الخبير المستقل نداءً عاجلاً إلى قوات التحرير الوطنية لوقف العمليات العدائية والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة المنتخبة حديثاً.

ولا يزال السياق دون الإقليمي مقلقلاً. فعودة اللاجئين البوروندين بأعداد هائلة من تترانيا يبدو أمراً وشيك الحدوث. ولم يحدث سوى تقدم طفيف في قطاع القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب. ويحث الخبير المستقل الحكومة بشدة على تنفيذ تدابير عاجلة لتعزيز نظام القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب وتقديم جميع

مـــرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وفيما يشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء التقارير الواردة عن قيام مســـؤولين حكوميين، ولا سيما وكلاء الاستخبارات، بعمليات احتجاز تعسفي، يناشد الحكومة بضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يشعر الخبير المستقل ببالغ الانزعاج إزاء استمرار العنف الجنسي في بوروندي، ويكرر نداءه إلى الحكومة لاتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لمكافحة هذه الظاهرة.

ويوصـــي الخـــبير المستقل باتخاذ تدابير عاجلة بشأن القضايا المتعلقة بالمسجونين، التي أوصت بها مختلف الـــلجان الدولـــية والوطنية التي تناولت هذه القضايا. ويشجع السلطات البوروندية على المضي قُدماً في إنشاء المؤسسات التي ينص عليها اتفاق أروشا، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء آليات للقضاء الانتقالي ومؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

ويوصـــي الخـــبير المســـتقل المجتمع الدولي بدعم بوروندي في أولوياتها الإنمائية، المحددة في خطة التنمية الحكومية. ويثني الخبير المستقل على جهود وكالات الأمم المتحدة في بوروندي، ولا سيما مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمجتمع الدولي، وكذلك المجتمع المدني، الرامية إلى ضمان تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويشجعها على تعزيز تنسيقها وتعاونها في هذا الميدان.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٥	٥
أولاً - الحالـــــة العامـــــة	٦ -١٧	٥
ثانياً - حالة حقوق الإنسان	١٨-٦٧	٩
ألف - الحقوق المدنية والسياسية	١٩-٦٠	٩
باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٦١-٦٧	١٩
جيم - نظام القضاء وسيادة القانون	٦٨-٧٤	٢١
دال - تعزيز حقوق الإنسان	٧٥-٧٦	٢٣
ثالثاً - الملاحظات والتوصيات	٧٧-٩٠	٢٤

مقدمة

١- رجت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٥/٢٠٠٥، من الخبير المستقل مواصلة دراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي وطلبت إليه تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، وتقرير إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين.

٢- وصادفت الزيارة الثالثة للخبير المستقل إلى بوروندي، في الفترة من ٢ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مع الانتخابات التشريعية المعقودة في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. واستند تقرير الخبير المستقل المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/354) إلى نتائج هذه الزيارة. وأجرى الخبير المستقل زيارته الرابعة إلى بوروندي في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويستند هذا التقرير إلى تلك الزيارة ويتناول الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٣- والتقى الخبير المستقل أثناء زيارته بالنائب الأول لرئيس جمهورية بوروندي، والنائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ، والنائب الأول لرئيس الجمعية العمومية، ووزير العدل، ووزير حسن التدبير والمفتشية العامة للدولة والإدارة المحلية، ووزير الدفاع والمحاربين القدماء، ومسؤولين كبار من وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان وشؤون الجنسين، ووزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية والأمن العام، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط الإنمائي وإعادة البناء الوطني، ورئيس محكمة الاستئناف في بوجومبورا والمدعي العام لجمهورية بوروندي، ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والنائب الأول للممثل الخاص للأمين العام في بوروندي ومدير دائرة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وممثلين عن المجتمع المدني ورجال الدين، وممثلين عن المجتمع الدبلوماسي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، وممثلين عن اللجنة الأوروبية، وممثلين عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بمن فيهم نائب المنسق المقيم، وممثل مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ونائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة. كما أجرى زيارة إلى جيتيغا، حيث زار أحد السجون ومدرسة موشاشا الابتدائية والتقى بمحافظ مقاطعة جيتيغا ورئيس أساقفة جيتيغا.

٤- ويود الخبير المستقل أن يوجه خالص الشكر إلى السلطات البوروندية لتيسير بعثته، وإلى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي والى عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمساعدته على تنظيم بعثته وتزويده بمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، وكذلك إلى كل من تحدث إليهم، على تطوعهم واستعدادهم لتبادل الآراء حول حالة حقوق الإنسان في بوروندي ومساهمتهم في نجاح بعثته.

٥- وسيتناول هذا التقرير الحالة العامة في بوروندي، مع تركيز خاص على تطور الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان. كما يود الخبير المستقل أن يقدم إلى اللجنة ملاحظاته وتوصياته.

أولاً - الحالة العامة

٦- جرت بعثة الخبير المستقل في فترة كان فيها شعب بوروندي يشعر بالأمل وكانت لديه تطلعات كبيرة، وذلك مباشرة بعد أسابيع قليلة من بدء عمل الحكومة الجديدة.

٧- والعملية الديمقراطية، التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ باستفتاء عن دستور جديد، استمرت بانتخابات على مستوى المحافظات جرت في نيسان/أبريل، وانتخابات تشريعية للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ جرت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي، وانتهت بنجاح بانتخابات رئاسية في ٢٦ آب/أغسطس وانتخابات على صعيد القرى في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

٨- وقام بيير انكورونزيزا، الرئيس الجديد لبوروندي، الذي كان، حتى وقت انتخابه، رئيساً *للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية* وعضواً في الحكومة الانتقالية، بتعيين وزارة جديدة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كان معظم الوزراء فيها قد التحقوا بالحكومة لأول مرة. ووفقاً للدستور الجديد، فإن التشكيل الوزاري ينص على أن تكون نسبة المشاركة ٦٠ في المائة من الهوتو إلى ٤٠ في المائة من التوتسي. ومن التطورات التي لقيت استحساناً تعيين سبعة نساء من مجموع الحقائب الوزارية العشرين، من بينها وزارتا العدل، والعلاقات الخارجية والتعاون الدولي. وهذا يتمشى مع حكم الدستور الذي يقضي بأن تشغل النساء نسبة ٣٠ في المائة في مختلف المناصب الحكومية. وتتضمن الوزارة اثني عشر وزيراً من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وثلاثة وزراء من *الجبهة الديمقراطية في بوروندي*، ووزيراً من *حزب الوحدة من أجل التقدم الوطني*، ووزيراً من إنكترو، ووزيراً من *حركة إعادة تأهيل المواطن*، ووزيراً من *حزب الإصلاح الوطني*. ووزير الدفاع الوطني والمحاربين القدماء وهو رئيس أركان للجيش سابقاً، ولا ينتمي لحزب سياسي.

٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت الحالة في بوروندي أيضاً موضع تركيز مناقشة أجريت في محافل دولية متعددة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعُقد في نيويورك في ١٣ أيلول/سبتمبر مؤتمر قمة بشأن بوروندي، شارك في ترؤسه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس أوغندا. واتخذ مؤتمر القمة قراراً، حظي بترحيب مجلس الأمن، في ٢٢ أيلول/سبتمبر (انظر S/PRST/2005/43)، لإنشاء محفل لشركاء بوروندي ينبغي له العمل مع حكومة بوروندي على تدعيم السلم والمصالحة الوطنية، ودعم الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، وتعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أُدخلت بوروندي إلى اللجنة المشتركة الثلاثية، التي تم إعادة تسميتها باللجنة المشتركة الموَسَّعة الثلاثية، التي تيسر عملَها الولايات المتحدة الأمريكية وتشمل أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن أهداف هذه اللجنة، ضمان نزع السلاح وترحيل أو إعادة إدماج جميع الميليشيات العاملة على أراضي الدول الأعضاء فيها. وفضلاً عن ذلك، قررت بعض الجهات المانحة، مثل البنك الدولي وبلجيكا، زيادة دعمها المالي المقدم إلى بوروندي.

١٠- وأجرت بعثة تقييم متعددة الاختصاصات تابعة للأمم المتحدة زيارة إلى بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لتقييم مجمل الحالة على الأرض والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم عملية الديمقراطية في البلد. ولاحقاً لهذه البعثة، أشار الأمين العام في تقريره (S/2005/728)، المقدم إلى مجلس الأمن، إلى أن الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة بوروندي، إلا أنه يتعين على أصحاب المصالح الإقليميين والدوليين، وكذلك الجهات المانحة الدولية، مواصلة التزامها إزاء بوروندي في هذه الفترة العصيبة المقبلة، وذلك بطرق منها زيادة مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أشار إلى أنه، بناءً على طلب حكومة بوروندي، من المتوقع أن يتم في نهاية عام ٢٠٠٦ إنجاز معظم الأنشطة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

١١- وزارت بعثة مجلس الأمن بوجومبورا يومي ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر كجزء من الزيارة السادسة التي يقوم بها المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى منذ عام ٢٠٠٠. وأكدت البعثة مواصلة التزام المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، بمساعدة سلطات بوروندي على ترسيخ إنجازات عملية السلم. ولاحظت حكومة بوروندي، من جهتها، أن إعادة البناء، والتنمية، وحسن التدبير، وحقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، هي أولوياتها الرئيسية، وأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تركز بالدرجة الأولى على تقديم المساعدة من أجل إعادة البناء والتنمية.

١٢- وخلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، ظلت الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد مستقرة بوجه عام. غير أن المصادمات استمرت بين *حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية*، بزعامة أغاتون رواسا، *وقوات الدفاع الوطني، في مقاطعتي ريف بوجومبورا*، وبوبانزا، بل إنها توسعت لتشمل المقاطعات الغربية لبوروندي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الحكومة من قوات التحرير الوطنية المشاركة في مفاوضات في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أو مواجهة "نتائج وخيمة". وبعد انقضاء الموعد النهائي دون حدوث أي تقدم، قال وزير الاتصالات إن الحكومة "ستخول قوات الأمن وقوات الدفاع، بل وحتى الشعب، القيام بكبح النشطاء من قوات التحرير الوطنية". وفي الوقت ذاته، اتضح وجود انقسام داخل قوات التحرير الوطنية، وذلك بين موالي الزعيم أغاتون رواسا وأعضاء الحركة الذين يرغبون، رغم ذلك، في التفاوض مع الحكومة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن متحدث باسم المنشقين عن طرد السيد رواسا من الحركة وتعيين رئيس جديد لها، في اجتماع عُقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في ريف بوجومبورا. والمفاوضات مع قوات التحرير الوطنية هي الآن مجمدة، على الرغم من أن الحكومة قامت بتعيين فريق للتفاوض مؤلف من ثمانية أعضاء، ومن أن قوات التحرير الوطنية أعلنت عن تشكيل فريق مؤلف من ٨٠ عضواً لإجراء المفاوضات.

١٣- وعلى الرغم من هذا الاستقرار النسبي، فإن الحالة الأمنية العامة لا تزال هشة للغاية. حيث ما زال يُبَلَّغ عن نصب كمائن، وحدوث اغتيالات مستهدَفة، وممارسة العنف الجنسي، والنهب والسرقة على أيدي رجال مسلحين، وعن عمليات قتل، في جميع أنحاء البلد. وأهم ضحايا الانتهاكات المستمرة هم المدنيون. والمرتكبون المزعومون هم أعضاء قوات التحرير الوطنية، من حُماة السلام سابقاً، ولكن أيضاً أفراد قوات الدفاع الوطني في المناطق التي تكون فيها قوات التحرير الوطنية نشطة. وتم الإبلاغ عن ظاهرة جديدة هي قتل المحاربين الذين تم تسريحهم، وذلك على أيدي قوات التحرير الوطنية، حسب المزاعم. كما تم الإبلاغ عن حالات إعدام تعسفي وجرائم انتقام شخصي في بعض المناطق.

١٤- وإثر احتجاجات من مقاتلين قدماء وحُماة السلام، أجرت الحكومة تعديلاً في تشكيل اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الاندماج وإعادة التأهيل، وقامت بتعيين أعضاء جدد أسندت إليهم مهمة مراجعة الأهلية وتنفيذ المرحلة الثانية لعملية التسريح. ويمول البنك الدولي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وقد تم على أساس طوعي تسريح أول مجموعة من المسلحين من الجيش ومن جماعات المتمردين، وتم فيما بعد تسريح مَن وُجِد أنهم من أفراد الجيش. ويقضي الأشخاص الذين يتم تسريحهم مدة عشرة أيام في مركز للتسريح يحضرون فيه برنامجاً لإعادة الاندماج في المجتمع يتضمن معلومات عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، والتربية الوطنية والتعايش السلمي والفرص الاقتصادية. وعندما يغادر الشخص الذي يتم تسريحه مركز العبور، يُدفع إليه مرتب لمدة ٩ أشهر، ويتلقى خلال الأشهر التسعة التالية كل ثلاثة أشهر مُرَتَّبه عن هذه الأشهر. وفضلاً عن ذلك،

يحق للمسَرَّح أن يتلقى مساعدة أثناء مرحلة إعادة الاندماج، تصل إلى ٠٠٠ ٦٠٠ فرنك بوروندي للبدء بمشروع يختاره قد يُدِرُّ عليه دخلاً، أو أن يتلقى تدريباً مهنياً.ومن بين المشاكل التي تم مصادفتها حتى الآن ورود شكاوى من المستفيدين من هذا البرنامج عن عدم استشارتهم لا في إعداده ولا في تنفيذه؛ وعن مطالبة المستفيدين من البرنامج بالحصول على مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ فرنك بوروندي نقداً؛ وعن قلة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام البوروندیين بوجه عام وأمام المسَرَّحين بوجه خاص؛ وعن مشاكل تتعلق بالتنفيذ على المستوى المحلي. وإن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعتمد بدرجة كبيرة، فيما يبدو، على مجمل الحالة في البلد، التي لا تزال غير مستقرة، حيث توجد أسلحة صغيرة بأعداد كبيرة في حوزة المدنين والأشخاص الذين تم تسريحهم، وعصابات مسلحة، ويسود انعدام الأمن الاجتماعي. وقد يؤدي التأخير في تنفيذ البرنامج إلى فقدان الثقة في عملية التسريح وإعادة الاندماج من جانب الشركاء، وبالتالي إلى الإخلال بالاتفاقات.

١٥- إن الحالة الأمنية في المنطقة، وبوجه خاص في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال أيضاً متقلبة للغاية. وتدهور الحالة على حدود بوروندي سيؤثر بالتأكيد بصورة سلبية على استقرار البلاد. وهناك تقارير تفيد بمواصلة مجموعات مسلحة، بما في ذلك قوات التحرير الوطنية، عبور الحدود التي تفصل بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، خلافاً للقانون. وفضلاً عن ذلك، لا يزال الإبلاغ عن الاتجار بالأسلحة الخفيفة والموارد الطبيعية مستمراً. وإن مسألة تدفق طالبي اللجوء الروانديين الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فِراراً من محاكم *غاكاكا* حسب المزاعم، لا تزال بلا حلّ ومصدراً محتملاً لإثارة النزاع في المقاطعات الشمالية في بوروندي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك قرابة ٨٠٠ ٣ طالب لجوء تم تصنيفهم بأنهم طالبو لجوء غير قانونيين، بموجب بلاغ مشترك أصدره مسؤولون من بوروندي ورواندا. وكان أولئك الأشخاص متواجدين في موقعين غير رسميين في مقاطعتي انغوزي وكيروندو بانتظار ترحيلهم إلى موقع للعبور يقع على بُعد ٣٠ كيلومتراً من الحدود الرواندية.

١٦- لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية صعبة للغاية - وبوروندي تحتل المرتبة ١٦٩ من بين ١٧٧ بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥،، ويعيش ٦٨ في المائة من سكانها دون حد الفقر. والقدرة الشرائية للسكان في تدهور مستمر، مما يؤدي إلى قيام الموظفين بإضرابات متتالية. فمثلاً، تم إغلاق جامعة بوجومبورا طوال شهر آب/أغسطس بسبب إضراب الأساتذة والطلاب. وبحلول نهاية هذا العام، من المتوقع أن تنتهي الحكومة، بمساعدة البنك الدولي، من إعداد ورقة استراتيجية كاملة للحد من الفقر. وجريمة الفساد والجرائم الاقتصادية شائعة في ظل الفقر العام، الذي يحمل بذور النزاع الاجتماعي.

١٧- وإلى جانب تحقيق الأمن والتخفيف من الفقر، تواجه الحكومة تحديات أخرى، من بينها إقامة توازن بين المساءلة عن جرائم سابقة والسعي إلى تحقيق السلم؛ ومكافحة الإفلات من العقاب والرجوع إلى مُثل الديمقراطية؛ وحماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة؛ وإعادة دمج اللاجئين والمشردين داخلياً؛ ومعالجة التمييز والتعصب؛ والمواءمة بين القوانين وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء؛ فضلاً عن بناء قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

ثانياً – حالة حقوق الإنسان

١٨- تتصـــل حالة حقوق الإنسان اتصالاً وثيقاً بالتقدم المحرز في عملية السلم والسياق دون الإقليمي. وكان لإنجاز عملية الانتخابات بنجاح أثر إيجابي في حالة حقوق الإنسان بشكل عام. وذكرت الحكومة أيضاً أن احترام حقوق الإنسان سيكون أحد أولوياتها الرئيسية. غير أن مواصلة النـــزاع المسلح، وضعف السلطة القضائية، وجو الإفلات من العقاب السائد، هي من بين أهم أسباب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، التي يقع السكان المدنيون الضحية الرئيسية لها.

ألف – الحقوق المدنية والسياسية

١٩- على الرغم من مواصلة جهود العديد من الفعاليات الوطنية والدولية، ولا سيما مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان متعددة، ولا ســـيما انـــتهاكات الحق في الحياة؛ حيث تسود عمليات النهب، ونزع الملكية، والتعذيب، والتوقيف والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٢٠- وأُحـــيط الخبير المستقل علماً بأن حالات انتهاك حقوق الإنسان قد انخفضت في آب/أغسطس. غير أن اعتماد سياسة متشددة من جانب الحكومة الجديدة إزاء قوات التحرير الوطنية قد أفضى إلى تدهور حالة حقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر، حيث ارتكب الجانبان انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢١- وقام مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وشعبة حقوق الإنسان لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينهما من خلال اتفاق للتعاون وخطة عمل مشتركة. وإلى جانب مواصلة الرصد، تركز خطة العمل على الأنشطة الترويجية وتعزيز القدرة الوطنية على حماية حقوق الإنسان على المستويين المجتمعي والوطني. وإن شعبة حقوق الإنسان لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة حقوق الإنسان، قد شرعت في مناقشات تتعلق بإنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان.

١- انتهاكات الحق في الحياة

٢٢- إن مـــرتكبي هـــذه الانتهاكات المزعومين هم، على النحو المشار إليه أعلاه، قوات الأمن وأفراد قوات التحرير الوطنية وأشخاص مجهولو الهوية. وأبلغ مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي عن وقوع أكثر من ٥٥٠ حالة انتهاك للحق في الحياة، نتيجةً لأمور من بينها "عدالة الغوغاء"، خلال الفترة التي يتـــناولها هذا التقرير. وعلى الرغم من أن عدد انتهاكات الحق في الحياة على أيدي قوات الأمن لم يتجاوز ثمان حالات في أب/أغسطس، فإن هذا العدد ازداد إلى ٤٩ حالة في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. كما ازدادت حالات قتل المدنيين على أيدي أفراد قوات التحرير الوطنية من ١٣ حالة تم الإبلاغ عنها في آب/أغسطس إلى ٦٣ حالة تم الإبلاغ عنها في الأشهر الثلاثة التالية.

٢٣- وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لمذبحة لاجئي الكونغو في غاتومبا، التي حدثت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أصدرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي نشرة صحفية حثت فيها الحكومة على الإعلان عن استنتاجات تحقيقاتها في المذبحة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عنها. وحتى الآن، وعلى الرغم مما أشار إليه وزير العدل البوروندي من أن التحقيق الوطني في مذبحة غاتومبا قد انتهى، فإن الحكومة لم تصدر أي تقرير عن ذلك، ولا يزال مرتكبو الهجوم طُلقاء.

(أ) الانتهاكات التي تُعزى إلى موظفي الدولة

٢٤- أحيط الخبير المستقل علماً بحالتين من المحتمل أن يكون قد تم فيهما إعدام مدنيَين أثنين بإجراءات موجزة في ريف بوجومبورا. وقد بدأت التحقيقات في إحدى هاتين الحالتين، لكنه لم يتم إلقاء القبض على أحد حتى هذا التاريخ. وفي الحالة الأولى، تفيد التقارير أن الجنود قتلوا بالرصاص شخصاً من محافظة نيابيرابا في ريف بوجومبورا في ١٨ آب/أغسطس. وفي الحالة الثانية، قُتل بالرصاص ممرض بالقرب من مستوصف طبي في محافظة موبيمبي في ٢٢ آب/أغسطس. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قتل أفراد قوات الدفاع الوطني أثناء بحثهم عن مقاتلي قوات الدفاع الوطني طفلاً عمره ٩ سنوات عندما أطلقوا النيران على منازل في محافظة موسيغاتي في مقاطعة بوبانزا. وفي ٣٠ آب/أغسطس، ألقى جنود من مخفر قريب القبض على أحد جنود قوات الدفاع الوطني كان قد قتل بالرصاص مدنياً كان يقوم ببيع الجعة، في محافظة روغازي بمقاطعة بوبانزا.

٢٥- وتفيد التقارير أن أربع حالات إعدام بلا محاكمة على أيدي قوات الدفاع الوطني قد وقعت في بوجومبورا ميري (منطقة غيهوشا)، وفي ريف بوجومبورا (محافظة نيابيرابا)، وفي بوبانزا (محافظة موسيغاتي)، في بداية أيلول/سبتمبر. وفي إحدى الحالات التي قَتل فيها جندي بالرصاص محارباً تم تسريحه من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، بدأ التحقيق وتم احتجاز الشخص المزعوم بارتكاب عملية القتل للتحقيق معه. وأُفيدَ أنه، في محافظة إيسالي، قام أفراد تابعون لقوات الدفاع الوطني من موقع ميرانجو بإعدام خمسة مقاتلين جرحى تابعين لقوات التحرير الوطنية، بلا محاكمة، بعد أن وجدوهم ملتجئين في أحد المنازل. وقام الجنود بضرب مالكي المنزل بشدة.

٢٦- وفي ١ و٢ تشرين الأول/أكتوبر، تفيد التقارير أن جنود من قوات الدفاع الوطني أعدموا في محافظة كانايوشا بمقاطعة ريف بوجومبورا تسع مدنيين آخرين دون محاكمة يُزعم أنهم من محاربي قوات التحرير الوطنية وموالين لها. وتفيد التقارير أن قوات الدفاع الوطني ذبحت رجلاً في محافظة موهوتا في مقاطعة ريف بوجومبورا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتفيد التقارير أن جنود في قوات الدفاع الوطني كانوا ضالعين أيضاً في أربع حالات انتهاك للحق في الحياة في كايونشا وفي محافظتي نيابيرابا وموهوتا في مقاطعة ريف بوجومبورا في الفترة بين ٧ و٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأُبلغ عن وقوع تسع حالات إضافية في مقاطعتي ريف بوجومبورا وموينغا؛ وقد قُتل بعض الضحايا بعد إلقاء القبض عليهم، وقُتل آخرون تأثراً لمقتل أفراد من قوات الدفاع الوطني في كمين نصبته لهم قوات التحرير الوطنية.

٢٧- وظل الخبير المستقبل يتلقى تقارير عن استخدام أفراد قوات الدفاع الوطني قوةً مفرطة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين الانتهاكات المزعومة التي قامت بها أفراد قوات الدفاع الوطني إعدام تسعة أشخاص بلا

محاكمة في خمس حالات منفصلة في مقاطعتي بوبانزا وريف بوجومبورا، وكذلك ستة انتهاكات للحق في الحياة في مقاطعات ريف بوجومبورا وبوبترا وموارامفيا، من بينها ثلاث حالات يبدو أنه تم فيها الإعدام بلا محاكمة.

(ب) أعمال العنف التي تُعزى إلى جماعات مسلحة

٢٨- استمر الإبلاغ عن قيام قوات التحرير الوطنية بتخويف المدنيين وابتزازهم وممارسة عنف جسدي ضدهم، حيث تواترت هذه الحالات في مقاطعات ريف بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي. وأُبلغ عن وقوع حالات متعددة تتعلق بالقتل والاعتداء والنهب خلال الفترة المستعرَضة. وإن تواجد ما يُشتبه بأنها قوات التحرير الوطنية في مقاطعات ريف بوجومبورا وبوبترا وسيبيتوكي وكايترا قد استمر في بث شعور بعدم الأمان بين عامة السكان وفي إثارة الرعب في صفوف المحاربين الذين تم تسريحهم من وحدات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والذين تستهدفهم قوات الدفاع الوطني بصورة متزايدة.

٢٩- وفي الفترة بين ٢٧ آب/أغسطس و٥ أيلول/سبتمبر، قُتل في محافظات إيسال وموبيمبي ونيابيرابا وبوغاراما في مقاطعة ريف بوجومبورا خمسة مدنيين متهمين، فيما يبدو، بالتعاون مع قوات الدفاع الوطني. وفي مقاطعة بوبانزا، قتلت قوات التحرير الوطنية مقاتلاً تم تسريحه من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأُفيد أن قوات التحرير الوطنية قد تركت ملاحظة عن اعتزامها قتل جميع المحاربين الذين تم تسريحهم من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وفي معظم الحالات، تم التمثيل بجثث الضحايا. وتفيد بعض التقارير أن من المحتمل أن يكون أفراد قوات التحرير الوطني قد تلقوا أموالاً لقاء قتل أشخاص كانوا قد اشتركوا في نزاعات شخصية. وأُبلغ عن وقوع أربع حوادث قتل أخرى في ٢٢ و٢٧ أيلول/سبتمبر في مقاطعتي سيبيتوكي وكايترا تُعزى إلى قوات التحرير الوطنية.

٣٠- ومن بين أعمال العنف الذي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر والتي تعزى إلى قوات التحرير الوطنية، قتل ما لا يقل عن ١٩ شخصاً في حوادث منفصلة في مقاطعة ريف بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي وكيانزا. وتم في ست حالات قطع رؤوس الضحايا في عمليات اعتداء وحشية، وتم عرض جثث ثلاث ضحايا في أماكن عامة، حيث وضعت الرؤوس المقطوعة إلى جانب الجثث. وقد اتُهم بعض الضحايا بتعاونهم مع قوات الدفاع الوطني. ولم تبلغ السلطات عن أي من هذه الحالات بالكاد، خوفاً من الانتقام. وتَعَذَّر على المراقبين المعنيين بحقوق الإنسان تحديد هوية الضحايا في جميع الحالات. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن قيام مجموعة من رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري، يُعتقد بانتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية، بسرقة وقتل الرئيس السابق *للجنة الانتخابات المحلية المستقلة* في منطقة مارتيازو بمقاطعة موبيمبي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم اختطاف شخصين من أقلية توا، مشتبه في تعاونهم مع قوات الدفاع الوطني، من مترليهما في منطقة كيانزي ومحافظة كانيوشا على التوالي، وتم قطع رأسيهما على بعد بضعة أمتار من مترليهما. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت السلطات الإدارية في محافظة موهوتا بمقاطعة ريف بوجومبورا عن عثور دورية قوات الدفاع الوطني على رأسين لرجلين تم التعرف على هوية أحدهما، وهو جابي ضرائب محلي وعضو في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أما الآخر فلم يتم التعرف على هويته. وتم العثور عن جثة لمحارب تم تسريحه من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية كان قد اقتيد من مترله في مقاطعة أيزيل مساء يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من قبل رجال يعتقد بأنهم من قوات التحرير الوطنية وكانت الجثة مقطوعة الرأس.

٣١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أدت السياسة الواضحة التي تستهدف قتل المدنيين، والتي تعزى إلى عناصر من قوات التحرير الوطنية، إلى قتل ما لا يقل عن ١٧ مدنياً في مقاطعتي ريف بوجومبورا وبوبانزا. وكان معظم الضحايا إما أعضاء في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو أشخاصاً تم تسريحهم بعد أن كانوا محاربين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية اتُهموا بالتعاون مع قوات الدفاع الوطني. وتم قتل ١٠ مدنيين آخرين في مقر بلدية بوجومبورا وفي ريف بوجومبورا ومقاطعتي بوبانزا وسيبيتوكي.

(ج) "عدالة الغوغاء"

٣٢- أُعلم الخبير المستقل بحدوث ٩٦ حالة من انتهاك الحق في الحياة نتيجة "عدالة الغوغاء"، وقعت معظمها، وعددها ٧٢ حالة، في مقاطعات ميامغا وكانكوزا وكاروزي. وفي آب/أغسطس، أُبلغ عن وفاة ما لا يقل عن ٩ أشخاص إثر اتهامات بالشعوذة والتسمم والسرقة. وتم قتل أربعة أشخاص اتهموا بالسرقة والشعوذة، في حادثين منفصلين يومي ٨ و١٣ أيلول/سبتمبر في مقاطعتي كانكوزا ونكوزي. وفي جيتيغا، أُبلغ عن قيام الأهالي بإعدام رجلين اشتبه بقيامهم بالسرقة، إعداماً غوغائياً. ولم يتم إلقاء القبض إلا على بضعة أشخاص في هذه الحالات. وفي بعض الحالات، كانت السلطات الإدارية تحتجز الضحايا في زنزانات التوقيف لحمايتهم. وكان الضحايا في معظم هذه الحالات من الفئات المستضعفة، كالأرامل والمسنين الذين يعيشون بمفردهم أو مَن أصلهم من منطقة أخرى. وتم استهداف أشخاص يُزعم بأنهم يجلبون المطر، نظراً لتأخر موسم الأمطار.

٣٣- وفي مقاطعة كاروزي، حيث كانت المشكلة حادةً بشكل خاص، عقدت شعبة حقوق الإنسان دورة توعية بشأن "عدالة الغوغاء" حضرها نحو ٥٠٠ مقيم، من بينهم معالج تقليدي. وأبلغ مراقبو حقوق الإنسان عن حدوث انخفاض في هذه الحالات في المقاطعة بعد حملة التوعية.

٢- انتهاكات للحق في الحرية والأمن وعدم المساس بشخص الإنسان

(أ) انتهاكات تعزى لموظفي الدولة

٣٤- بلغ عدد حالات التوقيف والاحتجاز التعسفيين التي وردت تقارير بشأنها خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، أكثر من ٨٦٠ حالة، ومعظمها حدث في مقاطعات ريف بوجومبورا، وسيبيتوكي، وبوبانزا، ولكن أيضاً في مقاطعات ماكامبا وبوروري وروتانا. ولاحظ مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي حدوث زيادة ملحوظة في هذه الانتهاكات في مقاطعة ريف بوجومبورا في تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما نتيجة تصعيد ملاحقة الحكومة لأعضاء وموالي قوات التحرير الوطنية. وفي مقاطعات أخرى، كان بعض الحالات يتعلق بأفراد يشتبه بانتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية أو التواطؤ معها، بينما اعتقل آخرون لأسباب تتعلق بديون أو بجرائم طفيفة تندرج في نطاق اختصاص القضاء المدني. وفي كثير من الحالات، كان سبب الاحتجاز يعود إلى قلة المعرفة بالشؤون القانونية، وتم احتجاز أشخاص لفترات تتجاوز الحدود القانونية بسبب انعدام المعدات والموارد البشرية ووسائط النقل.

٣٥- ومنذ منتصف أيلول/سبتمبر وقوات الدفاع الوطني ورجال الشرطة ووكلاء التوثيق الوطني وقوات الاستخبارات تقوم بشن حملات واسعة النطاق لإلقاء القبض على المشتبه فيهم بمساعدة أو تأييد قوات التحرير الوطنية. ومن الصعب التحقق من العدد الدقيق لحالات الاحتجاز، ولكن وفقاً للتقارير الواردة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، ارتفع عدد الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم على أيدي قوات الدفاع الوطني من ١١ شخصاً في آب/أغسطس إلى ٦٢ شخصاً في أيلول/سبتمبر و٧٣ شخصاً في تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر، تفيد التقارير بأن قوات الدفاع الوطني قد قامت باحتجاز أكثر من ٣٠٠ شخص بصورة تعسفية. وبالإضافة إلى عمليات التوقيف التي قامت بها قوات الدفاع الوطني، فإن رجال الشرطة وعناصر الدفاع الوطني ألقوا القبض على العديد من الأشخاص. وتفيد التقارير أنه، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، احتجز في مخافر شرطة الأمن الداخلي في كيغوبي في بوجومبورا عدد يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ شخصاً متهمين بأن لهم صلات مع قوات التحرير الوطني. وكان الأشخاص الذين احتجزتهم شرطة الأمن الداخلي قد أودعوا في زنزانات انفرادية، إلى أن أُتيح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لموظفي عملية الأمم المتحدة في بوروندي زيارتهم. وكان قد تم احتجاز قرابة ٧٥ في المائة من المحتجزين البالغ عددهم ١٠٣، لمدة تتجاوز المدة القانونية، وهي ١٤ يوماً، ويُزعم تعرض ٢٣ منهم للتعذيب. وتفيد المصادر أن من المحتمل أن تكون قوات الدفاع الوطني قد احتجزت ٤٠ شخصاً آخرين. وفي بعض الحالات، أدت الطبيعة الوحشية والتعسفية لعمليات التوقيف هذه إلى تشريد السكان بصورة مؤقتة. وتم أيضاً الإبلاغ عن وقوع حالات متعددة تعرض فيها المدنيون للضرب في مقاطعتي كابيزي وإيزالي في ريف بوجومبورا، وعن حدوث حالات سطو على نطاق واسع في كيانوشا.

٣٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، واصل جنود قوات الدفاع الوطني أيضاً إلقاء القبض على المشتبه في انتمائهم لقوات التحرير الوطنية وتعاونهم معها. وتم الإبلاغ عن توقيف أكثر من ١٠٠ شخص في ما لا يقل عن ١٢ حالة منفصلة في الفترة بين ١١ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم الإفراج عن القليل منهم، ولكن احتجز معظمهم في مواقع عسكرية في مقاطعات ريف بوجومبورا، وكوبترا، وسيبتوكي، حيث تم نقل بعضهم إلى أماكن احتجاز تابعة لقوات الشرطة. وأُبلغ عن تعرض بعض الموقوفين للتعذيب. وتم احتجاز الموقوفين إما في مواقع تابعة لقوات الدفاع الوطني أو تم نقلهم مباشرة إلى مخافر شرطة الأمن الداخلي في بوجومبورا.

٣٧- ولئن كان يحق للحكومة إلقاء القبض على الأفراد الذين يهددون أمن الدولة، فإن معظم عمليات التوقيف هذه تمت دون احترام لقانون حقوق الأفراد المعنيين. فينبغي ألا يتم التوقيف دون صدور أوامر بذلك، إلا في حالات التلبس بالجريمة، أو من قبل جنود أو موظفي الاستخبارات. ويجب إعلام أُسَر الموقوفين عن أماكن وجودهم وسبب إلقاء القبض عليهم، كما يحق للموقوف، بموجب القانون الوطني، أن توجه إليه خلال ١٤ يوماً تهمة بارتكاب جريمة معترف بها، أو أن يتم الإفراج عنه.

٣٨- وأُحيط الخبير المستقل علماً بوقوع ١٤ حالة تعذيب و٣٥ حالة اعتداء، أو ضرب أو تسبب بجروح، و١٨ حالة نهب. وأُفيد أن معظم حالات التعذيب وقعت في مقاطعتي جيتيغا وموينغا، ولا سيما أثناء الاستجواب وفي مواقع عسكرية؛ ولم يبلَّغ إلا عن حالات قليلة حدث الاستجواب فيها في مراكز شرطة الأمن الداخلي. ومعظم هذه الحالات التي تم فيها تعرض المدنيين للضرب وقعت في مقاطعة ريف بوجومبورا أثناء عمليات قامت بها قوات الدفاع الوطني. وحدثت أيضاً انتهاكات للحق في الملكية، بصورة رئيسية في المقاطعة المذكورة.

(ب) انتهاكات تعزى إلى جماعات مسلحة

٣٩- إن تواجد متمردي قوات التحرير الوطنية، والمجابهات مع قوات الدفاع الوطني، وقيام هذه القوات بملاحقة قوات التحرير الوطنية، هي عوامل ما زالت تتسبب في الاعتداء على السكان المدنيين. وأُبلغ عن وقوع ٢٢ حالة سلب قام بها محاربون من قوات التحرير الوطنية أو مسلحون تم تحديد هويتهم، غالباً ما كانوا يرتدون الزي العسكري أو زي الشرطة، بما في ذلك في مقر بلدية بوجومبورا وفي مقاطعات ريف بوجومبورا وبوبترا وسيبيتوكي ومورامفيا. وكان بعض المدنيين يغادرون منازلهم خوفاً من هجمات تقوم بها قوات التحرير الوطنية.

٤٠- وأُبلغ الخبير المستقل عن وقوع ما لا يقل عن ١٨ حالة انتهاك الحق في أمن الشخص والمساس بالشخص أُفيدَ أنه ارتكبها أعضاء قوات التحرير الوطنية. وفي محافظة موراتا بمقاطعة كيانزا، أُفيدَ أن قوات التحرير الوطنية قامت بسرقة مواشي وحرق مترلين ليلة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأن محاربي قوات التحرير الوطنية قاموا بقطع أذن طفل في منطقة بنغا في محافظة إيزالي، وذلك لقيامه، على ما يبدو، بنقل معلومات إلى السلطات.

٤١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن قيام قوات التحرير الوطنية بحوادث نهب متعددة، وذلك أيضاً في مقاطعات ريف بوجومبورا وسيبتوكا وبونزا. وأُبلغ عن انتشار حالات النهب في محافظة موسيغاتي في مقاطعة بوبانزا، مما يشير إلى مواصلة تواجد قوات التحرير الوطنية في المنطقة. كما وردت تقارير أخرى عن إرغام المدنيين على دفع ضرائب إلى قوات التحرير الوطنية وقيام هذه القوات بعمليات اختطاف ونهب وتدمير ممتلكات. وقد أُبلغ عن قيام قوات التحرير الوطنية بارتكاب ١٨ عملية اختطاف خلال الفترة المستعرضة. وعلاوةً على ذلك، فإن معظم الضحايا المزعومين قد تم اختطافهم قبل قتلهم.

(ج) العنف الجنسي

٤٢- أُحيط الخبير المستقل علماً بحدوث ٢١٨ حالة اعتداء جنسي خلال الفترة قيد الاستعراض. ولم يتم إلا في حالات قليلة إلقاء القبض على مرتكبي هذه الأفعال. وكان معظم مرتكبيها من المدنيين، وإن كان العسكريون والجماعات المسلحة متورطين أيضاً في بعض الحالات. وكانت غالبية الضحايا من القاصرين، حيث لم يتجاوز عمر بعضهم السنتين. وكثيراً ما كان يتم اغتصاب الضحية من قبل أشخاص تعرفها، كالجيران أو العاملين في الخدمة المترلية أو الأقارب. وفي بعض الحالات، كان يتم اغتصاب صغار الأطفال، من قِبَل أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعتقدون بأنهم قد يشفون من المرض بهذه الطريقة. ولم تُبَلِّغ إلا القليل من النساء عن حالات الاغتصاب حرصاً منهن على التكتم أو خشيةً من العار، رغم أنه، نتيجة حملات التوعية المكثفة، ازداد في الأشهر القليلة الماضية عدد الضحايا اللواتي أُفيدَ عن قيامهن بالإبلاغ عن تعرضهن للاغتصاب. وتتم عادةً تسوية حالات الاغتصاب خارج المحاكم أو بالطرق الودية بواسطة مجلس الكبار في السن، أو السلطات الإدارية. كما أن مجلس الحكماء، يشجع ممارسات من قبيل قيام الشخص الذي قام بالاغتصاب بزواج الضحية.

٤٣- وفي آب/أغسطس، كان من بين حالات الاغتصاب ثلاث ضحايا بلغت أعمارهم ٤ أعوام و٨ أعوام و١٧ عاماً في مقاطعتي ماكمبا ومورافيا. وأُفيدَ أن الضحية البالغ عمرها ٤ سنوات، قد اغتصبت من قبل مجموعة من ٥ رجال، لم يتم إلقاء القبض على أي منهم. وقد رفضت والدة الضحية تقديم شكوى ضد الأشخاص الذين

قـــاموا باغتصاب ابنتها، وهي تعرفهم، وذلك لتجنب المتاعب بين الأسرتين. وفي حالة أخرى، تم إصدار أمري توقيف في حالتي اغتصاب بلغت أعمار ضحيتيهما ٤ أعوام و١٢ عاماً، في ٢١ تموز/يوليه و٧ آب/أغسطس على التوالي، في مقاطعتي مباندا وبوبانزا. كما أُبلغ عن وقوع ٩ حالات اغتصاب في مقاطعات مومينغا وروتانا وماكامبا وريف بوجومبورا وبوروري ويتيغا. وكانت ٨ من الضحايا من القاصرين، ولم يُبَلَّغ إلا عن حالتين تلقت فيهما الضـــحيتان عـــناية طبية. وظل ٤ من مرتكبي هذه الأفعال، في السجن، بينما أُطلق سراح مرتكبي الاغتصاب في الحالتين الأخريين بعد إلقاء القبض عليهم بوقت قصير. وثمة منظمة غير حكومية معنية بالاعتداء الجنسي مقرها في مومينغا قد سجلت ٢٤ حالة اغتصاب في آب/أغسطس، كانت ١٣ منها ضد قاصرين، مما يدل على حدوث زيادة في حالات الإبلاغ عن الاغتصاب بالمقارنة مع الأشهر السابقة. وقد تعود هذه الزيادة إلى تزايد الوعي بالمساعدة المقدمة لضحايا الاغتصاب من قبل المنظمة غير الحكومية، لا إلى حدوث زيادة فعلية في حالات الاغتصاب.

٤٤- وفي أيلول/سبتمبر، تضمنت تقارير الاغتصاب ١٠ حالات وقعت في مقاطعات مومينغا وكانكوزو وريف بوجومبورا وبوبانزا وجيتيغا وماكامبا وموارو. وكان معظم الضحايا من القاصرين، وأصغرهم سناً بلغ عمره أو عمرها سنتين. وتلقت الضحايا مساعدة طبية في سبع حالات، وتم إلقاء القبض على ٨ من مرتكبي الاغتصاب. وتم في مقاطعات ماكامبا وجيتغا ومورامفيا الإبلاغ عن ٥ حالات أخرى لاغتصاب ثلاثة قاصرين وبالغَين. وتم إلقاء القبض على ٣ من مرتكبي الاغتصاب. وأُبلغ عن وقوع ٦ حالات اغتصاب في مقاطعات انجوزي ومورامفيا وكاروزي وماكامبا في الفترة بين ١٧ و٢٤ أيلول/سبتمبر. وكان اثنان من الضحايا من القاصرين، منهم فتى لا يـــتجاوز ١٣ عاماً. وألقي القبض على أحد مرتكبي الاغتصاب، بينما ظل الآخرون طليقين. وأُبلغ عن وقوع ٨ حـــالات اغتصـــاب جديدة في الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر في مقاطعات ريف بوجومبورا وكاروزي وموارو وبوبانزا وكيتزا وكوزي. وكان الضحايا في ٦ حالات قاصرين، أصغرهم سناً عمرها ٣ سنوات. وتلقى أربع من الضحايا عناية طبية. ولم يتم إلقاء القبض إلا على اثنين من المرتكبين - ولم يكن رجال الشرطة على علم بمعظم هذه الحالات.

٤٥- ولم تتحسن الحالة في تشرين الأول/أكتوبر. فقد أُبلغ عن وقوع ٧ حالات اغتصاب في مقاطعات جتيغا ورويجـــي وكيرومبو وسيبتوكي وكوزي، وكانت أعمار الضحايا تتراوح بين ٣ أعوام و١٩ عاماً. ولم يتم إلقاء القبض على المرتكبين المزعومين إلا في ٣ حالات. وقالت امرأة أُبلغ عن اغتصابها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر إن مجلس الحكماء قام بتسوية قضية الاغتصاب، وأنها وافقت على تلقي مبلغ مالي من مرتكب الاغتصاب، مقابل عدم تقديم شكوى ضده. وأُبلغ عن وقوع ٥ حالات اغتصاب في مقاطعات كوزي وكيانزا وتيروندو سيبتوكي، وكان الضحايا في معظم هذه الحالات من القاصرين. وتم إلقاء القبض على مرتكبي هذه الأفعال في ٣ حالات ولم تتلق الضحية الرعاية الطبية اللازمة إلا في حالتين. وأُبلغ عن حدوث ١٥ حالة اغتصاب في ٦ مقاطعات، من بينها حالة اغتصاب جماعي لفتاة في مقاطعة سيبتوكي. وكانت الضحايا في معظم الحالات من القاصرين. وتم إلقاء القبض على المرتكبين في ٧ حالات، ولم تتلق الضحية المساعدة الطبية إلا في ٦ حالات.

٤٦- وفي تشـــرين الـــثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع ١١ حالة اغتصاب في مقاطعات ماكامبا ونكوزي وكيتزا وكانكوزو وموارو وريف بوجومبورا، كان الضحايا في ٧ حالات منها من القاصرين. وتلقى ما لا يقل عن ٩ من الضـــحايا عناية طبية. وتم في ٣ حالات إلقاء القبض على المرتكبين المزعومين، وكان من بينهم جندي في قوات

الدفاع الوطني أُفيدَ أنه اغتصب قاصراً لم يتجاوز عمره ١٢ عاماً في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في محافظة كابيزي بمقاطعة ريف بوجومبورا.

٤٧- وتعتزم شعبة حقوق الإنسان في بوروندي شن حملات توعية وتثقيف لمعالجة هذه الظاهرة المقلقة. وقد تم في محافظة نتيغا في ١٥ أيلول/سبتمبر تنظيم دورة توعية عن الاعتداء الجنسي وتثقيف الفتيات الأطفال، حضرها نحو ٦٠ شخصاً. وتواصل الشعبة أيضاً متابعة المرافعات القضائية المتعلقة بحالات الاعتداء الجنسي. فعلى سبيل المثال، خصصت *المحكمة الابتدائية* في مقاطعة انغوزي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر حصراً لدعاوى الاغتصاب؛ وأُدرج في قائمة جلسات الاستماع ٣٢ دعوى تتعلق بـ ٤٥ مشتبه فيهم، ولكن المحكمة لم تنظر إلا في ٨ دعاوى.

٣- انتهاكات الحق في حرية التنقل والحق في اختيار محل الإقامة

٤٨- وفقاً لتقرير الأمم المتحدة[١]، فإن عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية قد استمرت دون توقف خلال عام ٢٠٠٥، وتباطأت وتيرة عودة اللاجئين تباطؤاً كبيراً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ وفي الشهور الأولى من عام ٢٠٠٥، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مخاوف اللاجئين المتعلقة بالأوضاع الأمنية وعملية الانتخابات في البلاد. ومع ذلك، بدأت خطى عودة اللاجئين تتسارع في أواسط عام ٢٠٠٥، حيث كان معدلها في الأسبوع ٥٠٠ ٤ شخص، وازدادت بصورة كبيرة للغاية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ومن بين اللاجئين البوروندين الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات في جمهورية تترانيا المتحدة، والذين يُقَدَّر عددهم بما مجموعه ٠١٠ ٤٣١ أشخاص، عاد إلى بوروندي ٩٤٤ ٢٧٠ لاجئ في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٥، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ لاجئ إلى بوروندي من تترانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٩- وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة للاجئين بأعداد ضخمة في نهاية عام ٢٠٠٥ أو بداية عام ٢٠٠٦ إذا ما ظلت الظروف مؤاتية. ويقدَّر عدد اللاجئين المتبقين بقرابة ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ. وإن قرار الحكومة توفير التعليم الابتدائي المجاني من المحتمل أن يؤدي أيضاً إلى تشجيع اللاجئين على العودة. وأثناء احتفال تقلد الرئيس انكورونزيزا منصب رئاسة تترانيا، أعرب عن رغبته في إعادة اللاجئين البوروندين إلى وطنهم. غير أن بعض القضايا التي لم يُبَتّ فيها، أي تلك المتعلقة بالأرض، والتي تتسبب في نزاعات حتى بين المقيمين، قد تعمل على إلهاب مشاكل إضافية بين العائدين والمقيمين. وتدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتجنب الأزمة الاجتماعية الناجمة عما يُتوقع من إعادة اللاجئين بأعداد ضخمة. فلا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا الحكومة قادرة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العائدين. وفضلاً عن ذلك، تشير تقديرات المفوضية بأن ٧٠ في المائة من اللاجئين العائدين لا يملكون منازل، أو أنهم يعودون ليجدون منازلهم قد دُمرت. ولوحظ أن الأسر العائدة المشردة داخلياً لها احتياجات مماثلة.

٥٠- كما أن عدد المشردين داخلياً الذين يعيشون في مواقع مخصصة للمشردين قد انخفض في عام ٢٠٠٥ من ٠٠٠ ١٤٥ مشرد يعيشون في ١٧٠ موقعاً في عام ٢٠٠٤ إلى ٠٠٠ ١١٧ مشرد يعيش في ١٦٠ موقعاً في جميع أنحاء البلد. وما برح تدفق العائدين مستمراً منذ بداية عام ٢٠٠٤، لا سيما في المقاطعات الجنوبية. ولا يزال معظم

المشـــردين يعيشون في مواقع تتركز في المقاطعات الوسطى والشمالية، حيث استعداد المشردين داخلياً للعودة إلى ديارهم لا يزال محكوماً بهواجس تتعلق بالأمن والاستقرار والعلاقات فيما بين الأعراق في مناطقهم الأصلية.

٥١- وعلى الرغم من أن تشرد السكان بصورة مؤقتة بسبب النـــزاع المسلح قد انخفض بالمقارنة مع السنوات الماضية، فقد أُعلم الخبير المستقل بحالات متعددة عن تشرد المقيمين، بصورة مؤقتة، ولا سيما في مقاطعات ريف بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي. وإن المواجهات بين قوات الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية في الفترة بين ٢٢ و٢٤ آب/أغسطس في منطقة غيتازا بمحافظة موهوتا في مقاطعة ريف بوجومبورا قد أدت إلى تشريد مؤقت للمقـــيمين مـــن مـــنطقتي نيانغي وموبوني. وخلال الفترة ذاتها، أُبلغ عن أن المقيمين في قطاع غاسينيي بمحافظة موتيمبوزي في مقاطعة ريف بوجومبورا، كانوا ينامون بعيداً عن منازلهم خوفاً من أعمال الانتقام من جانب قوات الدفاع الوطني، إثر كمين قُتل فيه جنود من قوات الدفاع الوطني. وأدت المجابهات بين قوات الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية، وعمليات التفتيش التي قامت بها قوات الدفاع الوطني، إلى تشريد قرابة ٤٠٠ أسرة من محافظة إزالي بمقاطعـــة ريف بوجومبورا في ٢٤ آب/أغسطس، إلى تشريد قرابة ٧٠٠ أسرة من محافظة موزيغاتي بمقاطعة بوبترا في ٢٩ آب/أغسطس.

٤- حقوق المرأة

٥٢- يرحـــب الخبير المستقل بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى اتخاذ القرارات. فإلى جانب انتخاب ٧ نساء لتقلد مناصب وزارية في مجلس الوزراء الجديد، باتت مناصب نائب الرئيس الثاني لبوروندي ورئيس الجمعية الوطنية ونائبي رئيس مجلس الشيوخ تشغلها نساء.

٥٣- وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، فإن إحدى القضايا المثيرة لبالغ القلق هي مواصلة العنف الجنسي ضد المـــرأة. وعلى الرغم من التحسن الذي حدث في الحالة الأمنية بصفة عامة، فإن أكثر من ٢٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي قد أُبلغ عنها خلال الفترة المستعرَضة. ومعظم هذه الجرائم لا تزال بلا عقاب، أو، في حالة مقاضاة مرتكبيها، لا تتعامل السلطات معها بالجدية التي تستحقها.

٥٤- ويأســـف الخبير المستقل لعدم تقديم مشروع قانون الأسرة والميراث، الذي كانت الحكومة السابقة تنظر فيه، إلى البرلمان. ومناقشة هذا المشروع ما برحت جارية طيلة سنوات عديدة، وكان ينبغي إحالته إلى البرلمان منذ وقت بعيد.

٥- حقوق الطفل

٥٥- لا تـــزال حالة الأطفال في بوروندي تثير قلقاً بالغاً. فالأطفال لا يتأثرون بمواصلة النـــزاع فحسب، بل أيضـــاً بـــتردي الحالـــة الاقتصادية وبانتشار حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشير بعض الـــتقديرات إلى أن عدد اليتامى بسبب مرض الإيدز يتراوح بين ١٦٠ ٠٠٠ و٢٥٠ ٠٠٠، وأن هناك أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل يعيشون في الشوارع.

٥٦- وعلى نحو ما ذُكِر في تقارير سابقة، فإن الحرب والفقر يؤثران أيضاً على الحق في التعليم - حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي للطلاب الملتحقين بالمدارس نسبة ٥٦ في المائة حتى السنة الماضية. وأدت المبادرة الأخيرة للتعليم المجاني

التي شرع فيها الرئيس انكورونزيزا إلى التحاق ٠٠٠ ٥٥٠ طفل بالمدارس في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ طالب مقارنةً مع العام الماضي، حسبما أُفيد. غير أن المبادرة تواجه تحديات متعددة، كعدم قدرة المدارس على استيعاب الطلاب؛ وضمان استدامة توفير الاعتمادات المالية اللازمة للبرنامج نظراً للحاجة إلى تقديم مساعدة إضافية لسكان بوروندي الذين يعيشون في فقر مُستَشرٍ؛ وإعادة إدماج ٠٠٠ ٣ طفل مُجَنَّدين تم تسريحهم؛ وفضلاً عن التخطيط الصحيح الذي يراعي الإسقاطات الديمغرافية. وعندما زار الخبير المستقل مدرسة موشاشا الابتدائية في غيتيغا، رأى أن المدرسة خالية من المعدات أو المواد الدراسية، وقيل له إن المدرسة بحاجة أيضاً إلى مدرسين وموظفين إضافيين.

٥٧- لقد نهضت اليونيسيف بدور نشط في تقديم الدعم إلى الحكومة في برنامجها المسمى "العودة إلى المدرسة"، الذي استهدف ٠٠٠ ٥٠٠ طفل منذ عام ٢٠٠٤. وتتمثل المساعدة التي تقدمها اليونيسيف في توفير الأثاث المدرسي والكتب والسَبّورات والزي المدرسي الموحد. كما تعاونت اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مجال إعادة تأهيل المدارس. وتَعَيَّن الشروع في تنفيذ برنامج جديد عنوانه "العودة إلى المدرسة" يستهدف قرابة ٠٠٠ ٢٥٠ طفل من الفئات المستضعفة ومجموعات العائدين. وتعتزم اليونيسيف إعادة تأهيل ٥٠٠ مدرسة، وتدريب ٠٠٠ ٣ مدرس وتقديم مخيمات مؤقتة تُستخدم كمدارس.

٥٨- وقامت بوروندي بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ووقعت على البروتوكول الاختياري المتعلق بالزج بالأطفال في النزاعات المسلحة، لكنها لم تصادق عليه. بيد أن هناك حاجة إلى تشريع وطني محدد يكفل حقوق الطفل.

٦- حقوق أقلية الباتوا

٥٩- لا تزال أقلية الباتوا مهمشة داخل المجتمع البوروندي. وقد مُنحت هذه الأقلية ٣ مقاعد في الجمعية الوطنية الجديدة ومجلس الشيوخ وفقاً لاتفاق أروشا. غير أنه، بعد أن تجاهلتها في كثير من الأحيان الحكومات المتتالية، باتت هذه الأقلية تتوقع الحصول على مساعدة ملموسة واهتماماً متزايداً من الحكومة الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الأرض. ونظراً لأن الباتوا لا يملكون أرضاً، فهم يعيشون في خوف دائم من طردهم من مناطقهم وقد أُبلغ الخبير المستقل أن العديد من أفرادهم قد طردوا من رقع الأرض القليلة التي منحتها إياهم الحكومات السابقة. ومن غير المتوقع رصد اعتمادات خاصة لتعليم أطفال أقلية الباتوا، ومن المرجح أنهم لن يستفيدوا من المبادرة الجديدة المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي المجاني، لأن معظمهم غير قادرين على شراء الملابس أو الغذاء أو الأساسيات الأخرى.

٦٠- ونظمت شعبة حقوق الإنسان في بوروندي حلقتي عمل تتعلق بحقوق الإنسان، حضرها ما مجموعه ٣٥٠ مشاركاً من أقلية الباتوا من محافظة رويوغي في مقاطعة رويوغي، ومحافظة إتابا في مقاطعة جيتيغا. وأثار أفراد الباتوا مشاكل متعددة تتعلق بالتمييز والإقصاء من جانب الجماعات العرقية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم والأرض. وبخصوص إحدى الحالات المشار إليها، التي ادعت فيها أقلية الباتوا بأنها مهددة بالطرد من الأرض التي خصصتها لهم الحكومة في عام ١٩٩٨، التقى مراقبو حقوق الإنسان بطرفي النزاع وعرضوا القضية إلى عضوة محلية في البرلمان هي نفسها من أقلية الباتوا.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦١- وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، تحتل بوروندي الترتيب ١٦٩ من بين ١٧٧ بلداً، بينما تحتل وفقاً لمؤشر الفقر البشري، الذي يقيس الفقر البشري في البلدان النامية، الترتيب ٨٠ من بين ١٠٣ بلدان. والأجَل المتوقَّع عند الولادة يتجاوز بالكاد ٤٠ سنة، مما يمثل انخفاضاً يقارب ١٠ سنوات، منذ عام ١٩٩٣.

٦٢- كما يواجه التعليم الابتدائي مشاكل هامة، تتعلق معظمها بالبنى التحتية غير الكافية أو الرديئة الصيانة، وبشدة النقص في المعلمين والمعلمات. وتشير عملية النداء الموحَّد من أجل بوروندي لعام ٢٠٠٦ إلى أن قرابة ٥٥٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و١٢ عاماً غير ملتحقين بالمدارس. وعلى الرغم من أن قرار الحكومة المنتَخبة حديثاً إلغاء رسوم المدارس الابتدائية هو قرار مستحسَن وضروري، فإنه، في الأجلين القصير والمتوسط، سيزيد من الإنهاك الذي تعانيه الهياكل الأساسية التعليمية التي باتت طاقاتها القليلة مستنفدة. وتواجه المدارس الابتدائية مشاكل لوجستية هائلة. وأدت الزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً في عدد الملتحقين بالصف الأول من المرحلة الابتدائية للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى اضطرار المعلمين والمعلمات إلى تدريس أكثر من ١٥٠ طفلاً في الصف الواحد. ويقدر وزير التعليم أن من المطلوب توفير ٤٠٠ ٢ معلم ومعلمة إضافيين و٤٠٠ ٢ صف جديد. ووفقاً لرئيس الدولة، تأمل الحكومة إضافة ٣٥٠ مدرسة جديدة إلى المرافق التعليمية في بوروندي، بحلول عام ٢٠٠٨. وقد تعهدت فرنسا والاتحاد الأوروبي وبلجيكا والمملكة المتحدة والبنك الدولي واليونسكو واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مبلغ يقدَّر مجموعه بزهاء ٥٠ مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات عينية ونقدية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٦٣- وفي مجال الرعاية الصحية[٢]، لا تزال الشواغل الرئيسية تتعلق بمحدودية فرص الحصول على الخدمات، وسوء نوعية الخدمات المقدمة، وتَدَنّي قدرات الحكومة على الرصد والإنذار المبكر. وإن التصدي لدورات أوبئة الملاريا والكوليرا والتهاب السحايا يعتمد إلى درجة كبيرة على الموارد التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الصحة. وإن البرنامج المشترك بين الوكالات لإتاحة فرص الحصول على الرعاية الصحية ومجموعة الخدمات الأساسية (التعاون الخارجي والشراكات) الذي بدأ تنفيذه في عشر مقاطعات في عام ٢٠٠٤، قد وسّع نطاقه ليشمل ما مجموعه ٣١٢ مركزاً صحياً في ١٦ مقاطعة في عام ٢٠٠٥. وقد استفاد من أنشطة البرنامج قرابة ١ ١٢٢ ٠٠٠ شخص، منهم لاجئون عائدون ومشردون داخلياً. ويتضمن برنامج التعليم الخارجي والشراكات مجموعة من العقاقير الأساسية والمعدات، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى الأم والطفل، والتدريب، بما في ذلك أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية. كما يتضمن البرنامج خدمات الفحص الطبي والإحالة إلى الأطباء، المقدمة في مراكز العبور إلى اللاجئين العائدين، وتبادل المعلومات عبر الحدود، كلَ فترة ربع سنة، مع شركاء صحيين يعملون في مخيمات اللاجئين في تنزانيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت نسبة ٦٢ في المائة من مراكز الصحة المشمولة بالبرنامج قد بلغت مستوى التنفيذ الكامل لبرنامج التعاون الخارجي والشراكات، بينما كانت نسبة ٣٤ في المائة من المراكز المتبقية في سبيلها إلى إنجاز برنامج التعاون الخارجي والشراكات.

٦٤- وازداد عدد مراكز فحص ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٨٩ مركزاً في عام ٢٠٠٢ إلى ١١٥ مركزاً في عام ٢٠٠٤، فازداد نتيجةً لذلك عدد الأشخاص الذين تم فحصهم من ٤١٢ ٣٠

شخصـــاً في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣٠ ٧١ شخصاً في عام ٢٠٠٤. كما ازدادت الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية فـــيما يـــتعلق بخدمات تقديم المشورة وإجراء الفحوصات، ومرافق تقديم العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية والوقايـــة مـــن انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وتم سن قانون وطني لحماية حقوق حاملي فيروس نقص المناعة البشرية، وبات جاهزاً للتنفيذ. والفحوصات المركّزة للدم المقدم من المانحين واختبار الدم المتبرَّع به قد أدت إلى الحـــد مـــن مخاطـــر انتقال الفيروس من خلال نقل الدم. غير أن النقص في العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعـــية أدى إلى أن واجهت مرافق العلاج قيوداً واسعة النطاق في عام ٢٠٠٥، وفي الوقت ذاته، يلزم زيادة عملـــيات الوقايـــة الشاملة من الإصابات بالأمراض المنقولة بواسطة الاتصال الجنسي وزيادة أساليب علاج هذه الإصابات بتكاليف معقولة.

٦٥- وإلى جانب انخفاض القدرات على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، فإن أهم الاحتياجات في دعم إعادة إدماج السكان تتعلق بإتاحة إمكانية حيازة الأرض والمسكن. والقضايا التي ما برحت معلقة منذ زمن بعيد والمتعلقة بملكية الأرض وقلّة توفر الأراضي وانعدام البدائل الاقتصادية للأنشطة الزراعية، هي أمور تؤدي إلى حدوث اختناقات كبيرة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين في الاقتصاد، ومعظمهم من أصل ريفي. وعلى الرغم من أن القضايا المتعلقة بالأرض في بوروندي ستتطلب وضع سياسات وبرامج على الأجل الطويل (بما في ذلك قيام نظـــام القضـــاء بمراجعة إجراءات منح الأرض للجهة التي تعرض أدنى سعر)، فإن انتعاش الاقتصادات والإنتاج الزراعي على المستوى المحلي، وكذلك إعادة بناء الخدمات المجتمعية الأساسية على الأجل القصير هي الأولويات الرئيسية في الفترة المقبلة، مع مراعاة أن أوجه التفاوت واللامساواة هي عوامل هامة تزكي نيران النـــزاع المدني منذ أكثر من عشرة سنوات مضت.

٦٦- لقـــد أبـــدى المجـــتمع الـــدولي استعداداً لمساعدة بوروندي، وتعهد بتقديم تبرعات في باريس وجنيف وبروكسل. غير أن صرف هذه الأموال قد تأخر لأسباب متعددة ولا سيما ريثما يتم إنشاء مؤسسات ديمقراطية. وفي غضـــون ذلك، فقد قام الشركاء الدوليون لبوروندي بتمويل برامج الطوارئ ولا سيما المساعدة الإنسانية، وهم مستمرون في ذلك. وقد أُعلِم الخبير المستقل بأن الحكومة بصدد وضع خطة إنمائية، من المزمع إنجازها في عام ٢٠٠٥، تتيح زيادة الترابط والتنسيق بين المعونة والمساعدة الأجنبيين.

٦٧- وفي آب/أغسطس، أصبحت بوروندي البلد الثامن والعشرين المؤهل للحصول على مساعدة البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولـــه أن يتوقع إعفاءه من سداد ديونه. وســـيتم استخدام الأموال المتحصلة بسبب شطب الديون، في قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة والأشغال العامة، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحكم به. كما أعلنت المجموعة الأفريقية للبنك الإنمـــائي أن بورونـــدي استوفت الشروط المطلوبة لتأهيلها للحصول على أكثر من ٢٢٦ مليون دولار في إطار تخفيف عبء الديون. وفي كانون الأول/ديسمبر، تعهد البنك الدولي بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٧٠ مليون دولار خلال السنتين المقبلتين، بالإضافة إلى ما كان قد خصصه من مبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار لإعادة البناء والتنمية في بوروندي. وتعهد وزير التعاون الإنمائي لبلجيكا بزيادة المساعدة المالية التي يقدمها بلده إلى بوروندي، وذلك لأجل جملة أمور، منها مكافحة الفقر والنهوض بقطاع الصحة. كما خصصت ألمانيا لبوروندي حوالي ٢٠ مليون دولار لتحســـين مرافق الإمداد بالمياه ومرافق الصرف الصحي في مختلف مناطق البلد. وأعربت فرنسا أيضاً عن

اعتزامها تمويل بعض البرامج من خلال البنك الدولي. ولا تزال المفوضية الأوروبية أكبر الجهات المانحة لبوروندي، وهي تضطلع ببرنامج متعدد الأوجه، وتطمح إلى تحقيق زيادة قدرها ٢٠ في المائة في المساعدة التي تقدمها إلى بوروندي. وثمة إدراك لضرورة استكشاف إمكانية زيادة فرص التعاون في مجالات التعليم والصحة والزراعة وغيرها من المجالات مع شركاء إنمائيين غير تقليديين، كبلدان من المنطقة.

جيم - نظام القضاء وسيادة القانون

٦٨- على نحو ما ورد في تقارير سابقة، تم تنفيذ بعض الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق أروشا، لكن التنفيذ قد تأخر في مجمله وكان أثره محدوداً. ولم يشهد الخبير المستقل أي تقدم يُذكَر فيما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب. ولا تزال التدابير الرامية إلى مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضعيفة وغير كافية. وهذه الحالة مستمرة على الرغم من التقارير التي يقدمها مراقبو حقوق الإنسان بصورة منتظمة إلى السلطات والمساعدة التي يقدمها مختلف الشركاء، بمن فيهم عملية الأمم المتحدة في بوروندي والمفوضية الأوروبية.

٦٩- وانعدام الموارد المالية والمادية واللوجيستية، كالورق والأثاث والمعدات المكتبية ووسائل النقل، يقوّض الجهود المبذولة داخل النظام القضائي. ويؤدي ذلك إلى حالات الاحتجاز التعسفي وطويل الأمد والاحتياطي. كما يولد لدى المحتجزين شعوراً بالتحيز ضدهم. وقام رئيس محكمة الاستئناف في بوجومبورا بإحاطة الخبير المستقل علماً بأنه لا يوجد حالياً في سجون بوروندي إلا عدد قليل من المحتجزين احتياطياً: حيث تم إما محاكمة المحتجزين وإصدار حكم بحقهم أو أنه أطلق سراحهم أو أنهم استفادوا من تدابير الإفلات من العقاب المؤقت. غير أن مراقبي حقوق الإنسان أفادوا أن ٩٠ في المائة تقريباً من المسجونين في سجن مويانغا محتجزين احتياطياً، ومن بينهم رجل عمره ٨٠ عاماً ليس له ملف قانوني، وهو محتجز منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بحوادث عام ١٩٩٣. ولا تزال السجون مكتظة، حيث يوجد أكثر من ٠٠٠ ٧ معتقل في حيز الاستيعاب لا تتجاوز سعته ٧٥٠ ٣ سجيناً.

٧٠- ولم يتم حتى الآن البت في مسألة السجناء "السياسيين"، التي آثارها الخبير المستقل أثناء زياراته السابقة إلى البلد. وأدى التأخير في ذلك إلى حدوث مظاهرات متتالية في سجن مبيمبا في بوجومبورا، وكذلك في سجني انغوزي وميانغا. ويؤكد الخبير المستقل مجدداً الحاجة الملحة إلى إيجاد حل فوري وعادل لهذه المسألة خلال زيارة المتابعة التي قام بها إلى سجن غيتيغا. وتمت طمأنته خلال اجتماعاته مع العديد من كبار أعضاء الحكومة والهيئة القضائية، بمن فيهم النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير العدل والمدعي العام، بأن تدابير سياسية عاجلة ستتخذ في المستقبل القريب، وبأنه فور تحديد هوية السجناء السياسيين، سيتم إطلاق سراحهم. وقد طلب رئيس الجمهورية إلى وزير العدل إجراء تعداد لعدد السجناء بوجه عام بغية تحديد مَن منهم يستوفي هذه الشروط؛ ولن يتم اعتبار السجناء الذين اتهموا باللصوصية المسلحة، أو فيما يتعلق بعمليات قتل الرئيس انداداي والدكتور كاسي مانلان، الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في بوروندي، سجناء مؤهلين للاستفادة من التدابير في هذا الإطار. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت لجنة جديدة مؤلفة من ٢١ عضواً تم تعيينهم، العمل على تحديد هوية السجناء السياسيين في جميع أنحاء البلد. وأمام المفوضين، ومعظمهم من القضاة والمحامين، ثلاثة أشهر لإنجاز عملهم وتقديم تقرير شهري. وتدعي المجموعات المحلية لحقوق الإنسان أن أكثر من نصف السجناء في بوروندي، وعددهم ٠٠٠ ٧، هم من السجناء السياسيين.

٧١- والمسالة الأخرى التي أثارها الخبير المستقل خلال جميع اجتماعاته مع أعضاء الحكومة والمجتمع المدني هي المتعلقة بآليات القضاء الانتقالي الواجب إنشاؤها في بوروندي، لا سيما لجنة الحقيقة والمصالحة، والغرفة الخاصة في نظام القضاء البوروندي. وأُبلغ الخبير الخاص أنه تم إنشاء لجنة للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه القضية وأنه سيتم سن قوانين مناسبة قريباً. وتدرك الحكومة الطبيعة العاجلة لهذه المسألة، وستقوم باتخاذ موقف وإجراء متفق عليهما. ومعظم الذين تم التحدث إليهم أعربوا عن رأيهم بأن القضاء الذي ستمارسه آليات القضاء الانتقالي ينبغي أن يتوخى المصالحة لا الانتقام. فمن شأن إنشاء غرفة خاصة في النظام القضائي أن يكفل المحاكمة العادلة وبناء الثقة من جهة وأن يسهم في إعادة تنشيط الهيئة القضائية في بوروندي من الجهة الأخرى. وسيتطلب نجاح هذه الآليات أن تكون وافيةً من حيث تكوينها وأن تتاح لها الموارد الكافية وأن يتعاون البوروندیون بشأنها تعاوناً جيداً بوجه عام. وينبغي أن تتضمن الخطوات التحضيرية حملات التوعية والمشاورة التي تستهدف جميع الأطراف بغية ضمان أنها تلبي توقعات شعب بوروندي. وفضلاً عن ذلك، وبغية ضمان أن تكون القدرات المحلية جيدة، ينبغي تنفيذ الوضع الخاص الذي مُنح للقضاة في عام ٢٠٠١.

٧٢- إن الزيارات إلى مرافق الاحتجاز، ولا سيما مخافر شرطة الأمن الداخلي، قد كشفت النقاب عن وجود العديد من المخالفات وانتهاكات حقوق الإنسان. ومعظم حالات الاحتجاز غير قانونية وغير نظامية، ويتجاوز الاحتجاز الفترة القانونية، وهو أمر يعزوه رجال الشرطة إلى عدم توفر وسائط النقل. ويعيش المحتجزون أوضاع رديئة للغاية، وحالة مرافق الإصحاح يُرثى لها. وكثيراً ما تكون سجلات المحتجزين غير مستوفاة. وقد أبلغ بعض المحتجزين عن تعرضهم للاعتداءات وسوء المعاملة وقت توقيفهم، ولاحظ مراقبو حقوق الإنسان إصابات ظاهرة على المحتجزين تتفق مع هذه الادعاءات. وأُبلغ عن حالات احتجاز، بما في ذلك احتجاز القاصرين، في أماكن دون توفير الغذاء لهم، أو عن تكبيل أيديهم لفترات زمنية مطولة، تصل أحياناً إلى بضعة أسابيع. وقد تم احتجاز بعض النساء والقاصرين في مراكز شرطة الأمن الوطني مع ذكور بالغين. وفضلاً عن ذلك، هناك حالات مُنع فيها مراقبو حقوق الإنسان من الوصول إلى مخافر شرطة الأمن الوطني.

٧٣- وعلى نحو ما ذُكِرَ أعلاه، فإن حالات الاحتجاز التعسفي على أيدي ضباط الاستخبارات من قوات الدفاع قد ازدادت زيادة كبيرة للغاية خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد تم إلقاء القبض على مئات الأشخاص المشتبه بعلاقتهم مع قوات التحرير الوطنية، دون صدور أوامر بذلك، وتم احتجازهم لمدد تجاوزت المدد القانونية ودون توجيه التهم إليهم، ووضعوا في زنزانات انفرادية، وتم تعذيب بعضهم. فمثلاً، قالت مصادر الشرطة أنه تم في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر سجن ١٠٠ شخص من بينهم نساء وقاصرون، في مقر مركز شرطة الأمن في بوجومبورا، على الرغم من أنه تم، حسبما أُفيد، إطلاق سراح ٣٠ منهم بعد بضعة أيام من الاحتجاز. وأكد رجال الشرطة في انغوزي بأنهم يحتجزون ٣٥ شخصاً، نُقل بعضهم من كيانزا إلى كيروندو، من بينهم مواطنون من تترانيا ورواندا. وقامت شرطة ماكامبا باحتجاز ما لا يقل عن ١٥ شخصاً. وقد تم توجيه تهم إلى ٩ منهم بالانتماء إلى قوات التحرير الوطنية، وألقي القبض عليهم في مقاطعة فومبي بكروندو. وفضلاً عن ذلك، تم احتجاز ٢٥ شخصاً في مقر الشرطة في روتونا، منهم ١١ في بوروري و٦ في غيتيغا.

٧٤- وواصل مكتب مفوضية الأمم المكتب لحقوق الإنسان في بوروندي تنفيذ برنامجه للمساعدة القانونية، الرامي إلى تقديم المساعدة إلى المحتجزين وضحايا أحداث عام ١٩٩٣ المعروضة على *المحاكم الابتدائية* ومحاكم

الاستئناف والمحكمة العليا. وخَلُص اجتماع تقييم يرأسه رئيس المحكمة العليا إلى أنه، رغم إحراز بعض التقدم إثر قرار وزير العدل السابق الرامي إلى الإسراع بالإجراءات القضائية، لا تزال هناك حالات تأخير بسبب عدم مثول شهود ومحامين أمام المحاكم وافتقار بعض القضاة إلى الخبرات وعدم كفاية التمويل. وخلال آب/أغسطس، لم يتم النظر في أي دعوى بسبب العطلات القضائية. وفي أيلول/سبتمبر، لم تنظر *المحكمة الابتدائية* في كانوجو في أي دعوى في إطار برنامج المساعدة القانونية، وفرغت محكمة بلدية بوجومبورا من جميع الدعاوى التي نظرت فيها في إطار برنامج المساعدة القانونية، ولم تتمكن محكمة مونيغا من النظر في الدعاوى بسبب إضراب قام به السجناء. ولا تزال الدعاوى في إطار برنامج المساعدة القانونية عديدة فأمام محكمة استئناف انغوزي ٣٧٦ دعوى، وأمام محكمة جيتيغا ٧٧ دعوى، وأمام محكمة بوجومبورا ١٠٣ دعاوى. وقام المحامون الوطنيون في إطار برنامج المساعدة القانونية، وعددهم ١٦ محامياً، بمساعدة ما مجموعه ١٩٢ طرفاً في ١١٤دعوى.

دال – تعزيز حقوق الإنسان

٧٥- اضطلع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي وشعبة حقوق الإنسان في بوروندي بأنشطة متعددة للنهوض بحقوق الإنسان في الفترة قيد الاستعراض. ونظم مكتب المفوضية في بوروندي حلقتي عمل إقليميتين تتعلقان بقيادة النساء للمجتمعات الشعبية، شاركت فيهما ٩٦ امرأة من ٨ مقاطعات، وكان أهم المواضيع التي تناولتها الحلقتان آليات مكافحة العنف الجنسي. ولا يزال مكتب المفوضية في بوروندي يضع برامج في شكل أفلام روائية قصيرة عن أوضاع المرأة لبثها في الإذاعة والتلفزيون.

٧٦- ونظمت شعبة حقوق الإنسان في بوروندي حلقات عمل عديدة تتعلق بحقوق الإنسان تناولت مواضيع حقوق المرأة والطفل. كما نظمت حملات توعية بشأن قضايا من قبيل عدالة الغوغاء، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعنف الجنسي، والمشردين داخلياً، والانتخابات. فعلى سبيل المثال، نظمت في مقاطعة مورامفيا دورة لتوعية المرأة بممارسة الحقوق المدنية والسياسية في إطار الاستعداد لانتخابات قوات الأمن الداخلي، شارك فيها قرابة ٨٠٠ امرأة و١٠٠ رجل. وحضر قرابة ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل دورة لتوعية المشردين داخلياً في محافظة بوكيراسازي بمقاطعة جيتيغا. كما نُظمت دورات توعية بحقوق الإنسان، وذلك في محافظة بويرو بمقاطعة مونيغا، وفي محافظة ماكيبوكو بمقاطعة جيتيغا، وفي محافظة نيابيهنغا بمقاطعة موار، وفي محافظة جيهيتا بمقاطعة جيتيغا، وفي محافظة بوهينوزا بمقاطعة مونيغا، وفي محافظة بوغينيوزي بمقاطعة كاروزي، وفي محافظة روغومبو بمقاطعة سيبيتوكي، وفي محافظة بوتيزي بمقاطعة رويغي، وفي العديد من المحافظات والمقاطعات الأخرى. وحضر كل من دورات حقوق الإنسان هذه مئات من الرجال والنساء العاديين، وكذلك مسؤولون محليون.

ثالثاً – الملاحظات والتوصيات

٧٧- يود الخبير المستقل أن يكرر ويستكمل بعض الملاحظات التي قدمها في تقاريره إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/118) وإلى الجمعية العامة (A/60/354) وأن يقدم كذلك توصيات جديدة إلى أطراف النزاع وسلطات بوروندي والمجتمع الدولي.

٧٨- يعرب الخبير المستقل عن ارتياحه لإنجاز العملية الانتخابية على أكمل وجه ونجاح هذه العملية. ويثني على شعب بوروندي ومؤسساته، ولا سيما اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي شاركت في هذه العملية بنجاح. لقد كان دعم المجتمع الدولي، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في بوروندي، هاماً للغاية في هذا الصدد.

٧٩- وقد لاحظ الخبير المستقل أثناء زيارته أن آمالاً عريضة تعلَّق على الحكومة الجديدة لمستقبل أفضل. فالناس يتوقعون السلم، ولكن يرغبون أيضاً في حياة أفضل وتوفير مزيد من الفرص الاقتصادية الحقيقية واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد. وإذا فشلت الحكومة في هذه المساعي فأن ذلك سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي وأمني.

٨٠- وعلى الرغم من بعض التحسن الذي حدث في الحالة بوجه عام ورغم التطورات الإيجابية في العملية السياسية، فقد تدهورت حالة حقوق الإنسان مؤخراً، وهو وضع يأسف له الخبير المستقل. إن مواصلة النزاع المسلح ورفض قوات التحرير الوطنية الجلوس على طاولة المفاوضات قد أديا إلى حدوث حالات متعددة من القتل والتوقيف والاحتجاز التعسفيين وغيرها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يقع المدنيون ضحيتها بالدرجة الأول.

٨١- ومما يزعج الخبير الخاص، بالغ الإزعاج مواصلة العنف الاعتداء الجنسي في بوروندي، ويكرر نداءه إلى الحكومة لاتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، يرى الخبير المستقل أن قيام المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة بزيارة إلى بوروندي هو أمر مرغوب إلى درجة كبيرة.

٨٢- لم يحدث سوى تقدم طفيف في قطاع القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب. ولم يتم حتى الآن إيجاد حل لمسألة السجناء السياسيين، على الرغم من أن الحكومة أعربت عن عزمها للتصدي لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ولم يتم حتى الآن تحديد الإطار الزمني لإنشاء آلية للقضاء الانتقالي.

٨٣- ولا يزال الوضع دون الإقليمي غير مستقر. حيث لوحظ قيام مجموعات مسلحة بعبور الحدود الفاصلة بين بوروندي والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم إعادة طالبي اللجوء من رواندا، الذين غادروا إلى بوروندي، إلى بلدهم. وحدوث تدفق بأعداد هائلة من العائدين البوروندين من تترانيا هو أمر وشيك الحدوث. وفي هذا الصدد، يكرر الخبير المستقل دعمه لتنظيم مؤتمر دولي للسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن والأمين العام.

٨٤- ويوجه الخبير المستقل نداءً عاجلاً إلى قوات التحرير الوطنية لوقف جميع العمليات العدائية والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة المنتخبة حديثاً. كما يناشد كلاً من قوات الدفاع الوطني وقوات التحرير

الوطنية احترام حقوق السكان المدنيين، لا سيما الحق في الحياة والحرية والأمن وحرمة الفرد، وكذلك بوقف الأعمال العدائية.

٨٥- وفيما يشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء التقارير الواردة عن الاحتجاز التعسفي على أيدي الموظفين الحكوميين، ولا سيما وكلاء الاستخبارات، وذلك إزاء التقارير الواردة عن حالات التعذيب وسوء المعاملة، يناشد الحكومة بضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يطالب بإتاحة المجال لمراقبي حقوق الإنسان للدخول، دون قيود، إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز لكي يتسنى لهم رصد امتثال موظفي الحكومة لمعايير حقوق الإنسان.

٨٦- ويشجع الخبير المستقل سلطات بوروندي على المضي قُدماً في إنشاء مؤسسات ينص عليها اتفاق أروشا، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وخاصة إنشاء آليات للقضاء الانتقالي ومؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

٨٧- كما يحث بشدة الحكومةَ على تنفيذ تدابير عاجلة لتعزيز نظام القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب وتقديم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحاكم. وفي هذا الصدد، يحث الحكومة على أن تبادر فوراً إلى نشر الاستنتاجات التي توصلت إليها التحقيقات الوطنية بشأن مذبحة غاتومبا.

٨٨- ويوصي الخبير المستقل بالمبادرة إلى اتخاذ إجراء فوري بشأن القضايا المتعلقة بالسجناء على نحو ما تدعو إليه مختلف اللجان الدولية والوطنية التي عالجت هذه القضايا.

٨٩- يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى بوروندي فيما يتعلق بأولوياتها الإنمائية التي حددتها في خطة الحكومة للتنمية. ويكرر نداءه إلى المجتمع الدولي صرف الأموال التي تم التعهد بالتبرع بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، ويطالبها بدعم البرامج التي تشجع على احترام حقوق الإنسان والنهوض بها وضمان السلم الدائم.

٩٠- ويشيد الخبير المستقل بوكالات الأمم المتحدة على ما تبذله من جهود في بوروندي، ولا سيما شعبة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمجتمع الدولي، وكذلك المجتمع المدني، ويدعمها في جهودها الرامية إلى زيادة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويشجعها على زيادة تنسيقها وتعاونها في هذا المجال.

الحواشي

(١) عملية النداء الموحد لبوروندي ٢٠٠٦.

(٢) المرجع نفسه.

- - - - -